

الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي العام للمدة (2009-2019)

Financial stability in the Iraqi banking sector for the period (2009-2019)

أ.د. افتخار محمد مناحي الرفيعي *

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد، (العراق)، dr.iftkhr2011@yahoo.com

تاريخ الاستلام 2022/04/05 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/12 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص: يهدف البحث إلى توضيح دور المصارف التجارية والتزامها بالتعليمات والقوانين، ودور ذلك في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العام، والتعرف على مؤشرات الاستقرار المالي وتحليلها بالاعتماد على المنهج الاستنباطي، فضلاً عن الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي العام في العراق لأهمية في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق مساهمته في استقرار الأسعار والاستمرار في خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها.

وكان أهم استنتاج توصل له البحث يتمثل في أن الاستقرار المالي يُسهم في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية مثل توفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي قادراً على مواجهة الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية التي تهدد استقرار القطاع المصرفي العام في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، استقرار ومصارف، مركزي واستقرار، استقرار مصرفي.

Abstract: The research aims to clarify the role of commercial banks and their commitment to instructions and laws, and the role of this in achieving financial stability in the public banking sector, and to identify indicators of financial stability and analyze them based on the deductive approach, as well as to stand on the extent of stability enjoyed by the public banking sector in Iraq for the importance of achieving Financial stability by contributing to price stability and continuing to reduce and maintain inflation rates.

The most important conclusion reached by the research is that financial stability contributes to enhancing the ability of the banking sector to perform its functions and tasks of providing banking services such as providing liquidity and providing financial credit and others, which makes the banking sector able to face internal and external shocks and crises that threaten the stability of the banking sector year in Iraq.

Keywords: financial stability, stability and banking, centralization and stability, banking stability.

تهديد

أن وجود نظام مالي ومصرفي قوي وفاعل قادر على تعبئة الموارد وتخصيصها بكفاءة يمثل أحد المتطلبات الرئيسة لتحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، وتسعى البلدان جاهدة لتحديث وتعميق وتقوية أنظمتها المالية والمصرفية في الوقت الذي يتقلل فيه من إمكانية التعرض للصدمات الداخلية والمشكلات والأزمات المالية، كما يُعد الاستقرار المالي من وجهة نظر السلطات النقدية بأنه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية في الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، ويمكن إن يتعرض استقرار القطاع المالي والمصرفي للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع، أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات غير المتوقعة في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية، ومن ثم أصبح من الواجب الاهتمام بتطوير أداء القطاع المالي بشكل عام وبتفعيل دور البنك المركزي بشكل خاص في الإشراف ومتابعة تطورات مؤشرات الاستقرار المالي، لذلك من الضروري العمل على رصد ومراقبة مؤشرات الاستقرار المالي في العراق مستقبلاً، حيث تساعد المتخذي القرار على رسم السياسات الاقتصادية للمدة المقبلة والتعامل مع أي تطورات غير مرغوب فيها من شأنها التأثير في الاستقرار المالي. وقد حازت قضايا الاستقرار المالي اهتماماً متعظماً من قبل البنوك المركزية في العالم وكذلك المنظمات الدولية التي يقع على عاتقها تحقيق الاستقرار المالي العالمي وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ومجلس الاستقرار المالي.

إشكالية البحث:

يتعرض القطاع المصرفي العراقي إلى تحديات كبيرة أهمها الابتعاد عن دوره الأساس في تمويل التنمية الاقتصادية والتلکؤ في أداء الكثير من وحداته المصرفية والفشل في بعضها الآخر، مما شكّل مصدر قلق للنظام المصرفي وليس عاملاً للاستقرار فيه، ساعد في ذلك غياب المنهجية الواضحة لدى البنك المركزي ورقابته لعمل المصارف. وتبرز إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

هل هنالك دور لمؤشرات الاستقرار المالي في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العام في الاقتصاد العراقي؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهدافه وأهميته.
2. التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العام في الاقتصاد العراقي وتحليلها.
3. الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي العام في العراق لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1. يوجد دور للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
2. يوجد دور لمؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العام في تحقيق الاستقرار المالي.
3. إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب أن يتمتع القطاع المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى.

I- التأطير النظري للاستقرار المالي :

I- 1 مفهوم الاستقرار المالي.

تطرق عدد من الكُتاب والباحثين والمؤسسات المالية والنقدية إلى مفهوم الاستقرار المالي كل وفق وجهة نظره، وهي على النحو الآتي:

• عرف بنك التسويات الدولية الاستقرار المالي بأنه الحالة التي ينبغي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير في قدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية. (Crockett, 1997: 11)

• عرفاه الن و وود (Allen & wood) بأنه الحالة التي تعاني فيها مجموعة من القطاعات مثل القطاع المالي والشركات والأفراد والحكومات من الأزمات المالية، والتي يكون لها آثار سلبية في الاقتصاد الكلي. (Allen & wood, 2006: 152)

• أما سيناشي (Schinasi) فقد عرفه بأنه الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادراً على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، والقدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسة الموكلة إليه كالادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، حتى في حالة وجود صدمات خارجية أو في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق آلية التصحيح الذاتي. (Sehinasi, 2004: 8)

I- 2 أهداف الاستقرار المالي.

توجد أهداف للاستقرار المالي متنوعة، وهي كما يأتي. (عمامرة، 2015: 15) (Ferreiro, 2016: 13)

(أ) الحد من المخاطر النظامية التي يظهر تأثيرها مع تكرار الازمات المالية، وتمكين صانعي السياسات من الوقوف على نقاط الضعف المحتملة قبل حدوث الأزمة.

(ب) العمل على تشجيع واعتماد سياسة وقائية استباقية وعلاجية في الوقت المناسب.

(ت) تعزيز الاستقرار على مستوى النظام المالي بشكل كامل، وليس على مستوى المؤسسات الفردية فقط.

(ث) تعزيز قدرة النظام المالي في تحمل الصدمات وأداء دور مؤثر في عملية النمو الاقتصادي عن طريق دراسة وتحليل أهم العوامل والقطاعات التي تؤثر في استقرار النظام المالي، مثل سلامة المراكز المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية، وسلامة المراكز المالية لقطاع الشركات وملائمة نمو الائتمان المصرفي مع حجم النشاط الاقتصادي.

(ج) الحد من المشكلات التي تحدث في النظام المالي، وينبغي أن لا تؤثر في عناصر القطاع الحقيقي، والمشكلات التي تنشأ في المؤسسات المالية الفردية وأن لا تؤثر في النظام المالي بأكمله.

I- 3 أهمية الاستقرار المالي.

تتضح أهمية الاستقرار المالي عن طريق ما يأتي.

(أ) السياسات والإجراءات التي تتخذ لمعالجة وتحسين تدفق الائتمان وتقوية النظام المالي، لذلك فأن تقوية الميزانيات العمومية ونماذج العمل لدى المصارف تزيد من تحسين ثقة المستثمرين والحد من التشتت المالي، مما يساعد على استعادة الثقة في الميزانيات العمومية المصرفية وتحسين الانضباط السوقي وزيادة الإفصاح من جانب المصارف، ومن ثم إجراء مراجعات انتقائية للتحقق من جودة الموجودات. (صندوق النقد الدولي، 2013: 4)

(ب) النظر في الآثار التي تركتها الأزمة العالمية في القطاع المالي والاقتصادي ككل، وذلك لأن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي مما أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد، ومن ثم زيادة معدلات البطالة وهذا ما حدث في أمريكا وأوروبا في عام 2008 والمعروفة بأزمة الرهن العقاري، والتي كبدت المصارف خسائر كبيرة، الأمر الذي دفع بالبنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في الأسواق المالية للتقليل من حدة الأزمة. (السعاوي وآخرون، 2012: 72)

(ت) يُعد شرطاً ضرورياً لتطور النظام المالي، ويُسهّم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية، ويعزز من انتقال آثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي، كما يُسهّم في زيادة الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية. (خلف، 2017: انترنت)

(ث) اللامركزية والتنوع والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من آثار الصدمات المالية في بعض الأحيان، ففي ظل وجود عدد من المؤسسات التي تعمل في النظام المالي، فإن فشل مؤسسة واحدة لا يؤثر في استقرار هذا النظام مالياً، لأن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تقديم الخدمات المالية المختلفة. (Financial Stability Board, 2017: 13)

(ج) الشفافية التي تقلل من عدم تماثل المعلومات، والقدرة في تقييم المخاطر بدقة أكبر، كما يمكن أن تُعزز إنشاء أدوات مالية مع التعرض لمخاطر محددة، واستكمال الأسواق، وتحسين قدرة المشاركين في السوق في إدارة المخاطر. (Ibid: p13)

II- آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي وتحدياته.

II- 1 آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي.

وتتمثل آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي في أي اقتصاد بالخطوات الآتية:

(أ) **التقدير:** تحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة وتحليل جميع المصادر المحتملة للمخاطر ونقاط الضعف، الأمر الذي يتطلب مراقبة منهجية للأجزاء الفردية من النظام المالي (الأسواق المالية والوسطاء والبنية التحتية)، والتفاعل بين هذه الأجزاء الفردية، فضلاً عن ظروف الاقتصاد الكلي، والتوصل إلى رؤية شاملة لاستقرار النظام المالي. وتحتاج إلى تحديد المصادر الرئيسة للمخاطر ونقاط الضعف التي يمكن أن تشكل تحديات أمام استقرار النظام المالي في المستقبل، وتقييم قدرة النظام المالي على التعامل مع الأزمة في حالة حدوث هذه المخاطر. (Hann& Berger, 2010:)

(ب) **حل الأزمات:** تتمثل الخطوة الثانية في باتخاذ الاجراءات لمعالجة الازمات، فإذا كان هناك مؤشرات تُشير إلى احتمالية حدوث ضائقة أو أزمة مالية، فإن الأمر متروك للسلطات المختصة (البنوك المركزية والمشرفين) للتعامل معها بشكل صحيح، كما يمكن

للسلطات العامة اتخاذ إجراءات غير رسمية عن طريق المراسلات والمناقشات مع المؤسسات المتضررة لحل هذه المشكلات، ويمكنهم أيضاً استخدام الضغط غير الرسمي للتأثير في سلوك الوسطاء الماليين، وبشكل عام قد تمارس السلطات العامة الإقناع الأخلاقي في موقفين مختلفين أولهما، عندما يريدون التأثير في توقعات الجمهور عن طريق البيانات الخارجية أو الكلام، وثانيهما، عندما يحاولون إقناع الوسطاء الماليين بتغيير سلوكهم لصالح التنمية السليمة للأسواق، فإذا فشل الإقناع الأخلاقي ينبغي تكتيف أدوات السياسة الأخرى؛ مثل المراقبة والإشراف من أجل تصحيح الوضع القائم. (Ibid: p177)

ت) الإجراءات الوقائية: عندما يكون النظام المالي مستقر وضمان بقائه مستقر في المستقبل، فإن السياسة الوقائية تكون سياسة ملائمة له بُغية مواصلة الاستقرار عن طريق الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وعمليات الإشراف والمراقبة، وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسة في النظام المالي السليم في تلك الأدوات التي تُسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والمراقبة والاتصالات الرسمية، وقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير في النظام المالي. (الشاذلي، 2014: 48)

ث) الإجراءات العلاجية: عندما يكون النظام المالي على مقربة من تحقيق الاستقرار المالي، وحدثت تطورات تُشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي، والذي يُحتمل تأثيرها سلباً في النظام، مثلاً قد تؤدي هذه التطورات إلى سرعة نمو الائتمان المرتبطة ارتفاع كبير في أسعار الأصول، وحدث انخفاض في رصمة الجهاز المصرفي، أو حدوث تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقراره. (المصدر نفسه: 48)

II- 2 التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي.

يواجه الاستقرار المالي تحديات متنوعة قد تكون عائق في تحقيقه، ومنها الآتي: (الشاذلي، 2014: 20)

أ) تراجع الشفافية: يُعد غياب وتراجع الشفافية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الالتزامات المالية لعدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، ومنع التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتوافر لهم من معلومات لا تتوافر للمستثمرين الآخرين. Hadad, 2006: 23 (، وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي وحدث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس ذلك في أداء المكونات الأخرى بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولذلك فإن عدم الكشف عن مواطن الاختلال نتيجة التضليل وعدم الشفافية أو تقديم البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي.

ب) زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي: تؤدي الزيادة فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها، إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة وخاصة في ظل التوسع الكبير في كمية هذه الأصول في أغلب الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن إن هذا التطور في الآليات والأدوات المالية قد يؤدي إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتعزيز عمق النظام المالي، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى نشوء أنواع جديدة من المخاطر، لهذا أصبحت تمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي.

(ت) **زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق:** تُعد هذه الزيادة ناجحة في الاقتصادات كافة، كونها تؤدي إلى سرعة انتقال آثار استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي أثناء مدة معينة، وتمكين المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناءً على توقعات موثوقة، وفي ضوء ارتفاع ديناميكية الأسواق أصبح من الممكن إجراء عدد كبير من المعاملات في مدة زمنية قصيرة، وما ينتج عنه من زيادة كبيرة في تحركات الأسعار، أمام تحقيق الاستقرار المالي، ويتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة إلى سوق أخرى وبسرعة كبيرة. (عبد الحميد، 2009: 56)

(ث) **المخاطر المعنوية:** يُلاحظ عند حدوث الأزمات تسارع السلطات المالية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأموال للحد من فشل المؤسسات المالية، مثل الأموال التي يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للمصارف بصفته مقرض أخير، كما تقوم بعض الحكومات أيضاً بتوفير السيولة في السوق، ويساعد توقع المؤسسات المالية لهذه الإجراءات بصورة شبه مؤكدة، في إضعاف الانضباط المالي لتلك المؤسسات وعدم فاعلية آليات السوق، وتراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم والذي يمثل تحدياً، حيث تضعف قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الأزمات لمدة طويلة، وتتوقف هذه المخاطر على حجم الأزمة وتداعياتها، وأيضاً على الموقف المالي والاقتصادي للدولة وقت حدوثها، وإذا لم تتوافر القدرة الذاتية لدى المؤسسات والشركات في مواجهة الأزمات والحد من آثارها، فإن ذلك يندرج بكارثة على مستوى الاقتصاد ككل. (عبد الحميد، 2010: 72)

(ج) **الفجوة التكنولوجية والمصرفية:** قد توجد هذه الفجوة بين المؤسسات أو الشركات أو الأسواق وبين الجهات الرقابية والإشرافية، وذلك لما يتطلبه مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة من تكاليف عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المخصصات الحكومية التي تُحدد بصورة مسبقة، فضلاً عن أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالباً ما تترافق مع تطور هائل للتكنولوجيا الحديثة والوسائل المصرفية، وقد تنعكس هذه الفجوة من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفاعلية. (المصدر نفسه: 73)

III- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2019).

III-1 **الموجودات:** يتضح من الجدول (1) ان الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها لدى المصارف الخاصة اثناء مدة البحث. حيث بلغت الأهمية النسبية للموجودات لدى المصارف الحكومية والخاصة من اجمالي الموجودات لدى المصارف كافة تتراوح بين (97,4% و 2,6%) على التوالي عام 2009 و (77,2% و 22,8%) على التوالي عام 2018. ويعود السبب في انخفاض الموجودات لدى المصارف الحكومية إلى انخفاض رصيد الموجودات لدى مصرفي الرافدين والرشد إلى (86.2) (17.9) تريليون دينار عراقي على التوالي بعد إعادة تقييم موجوداتهما، وتنفيذ القيود الخاصة بالقسم الدولي والتي تُمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين الواردة في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بها والمتعلقة بإعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشد. (البنك المركزي العراقي، 2011: 21)

وعلى الرغم من أن عدد المصارف الحكومية أقل من عدد المصارف الخاصة إلا أن نشاطها أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة، وإن هذا الارتفاع في الحصة السوقية ناجم عن ارتفاع موجودات مصرف الرافدين إلى اجمالي موجودات القطاع المصرفي،

وهذا يُشير إلى استحواذ مصرف الرافدين على الحصة السوقية الأكبر للقطاع المصرفي، ومن ثم فإن أي صدمة يتعرض لها مصرف الرافدين تنعكس سلباً على القطاع المصرفي في العراق.

جدول (1)

الأهمية النسبية للموجودات لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	الموجودات لدى المصارف الحكومية	الموجودات لدى المصارف الخاصة	اجمالي الموجودات لدى المصارف	الأهمية النسبية للموجودات لدى المصارف الحكومية % = $\frac{3}{1} \times 100$	الأهمية النسبية للموجودات لدى المصارف الخاصة % = $\frac{3}{2} \times 100$
	1	2	3	6	7
2009	325.6	8.7	334.3	97.4	2.6
2010	353.1	10.2	363.3	97.2	2.8
2011	131.3	12.5	143.8	91.3	8.7
2012	173.3	17.6	190.9	90.8	9.2
2013	187.7	21.1	208.8	89.9	10.1
2014	204.6	22	226.6	90.3	9.7
2015	200.5	22.4	222.9	90.0	10.0
2016	197.5	23.6	221.1	89.3	10.7
2017	131	25.3	156.3	83.8	16.2
2018	95	28	123	77.2	22.8
2019	104.7	27.3	132	79.3	20.7

المصدر: عُد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 ، 2) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III-2 المطلوبات وودائع القطاع المصرفي: يتمثل الجزء الأكبر والأهم لمطلوبات المصارف بالودائع لديها، لذا اقتصر التحليل على فقرة الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة، فضلاً عن أنها تعد أهم مصدر لتمويل المصارف، حيث أن زيادة مقدارها تُشير إلى زيادة ثقة الجمهور بالمصارف، وتُشير أيضاً إلى زيادة حالة التطور في الوعي المصرفي وتأهيله مما يُسهم بدوره إلى الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولتحليل حركة الودائع لدى القطاع المصرفي يمكن الاعتماد على الجدول (2)، حيث يتضح أن الودائع الحكومية لدى المصرف بلغت (34.4) تريليون دينار عراقي عام 2009 في حين بلغت نظيرتها لدى المصارف الخاصة (4.1) تريليون دينار عراقي، وهذا تعكسه الأهمية النسبية لها، حيث بلغت الأهمية النسبية للموجودات لدى المصارف الحكومية والخاصة

الاهمية النسبية لإجمالي الودائع/ إجمالي المطلوبات %	الاهمية النسبية للمطلوبات لدى المصارف الخاصة/ إجمالي المطلوبات %	الاهمية النسبية للمطلوبات لدى المصارف الحكومية/ إجمالي المطلوبات %	اجمالي المطلوبات لدى المصارف	المطلوبات لدى المصارف الخاصة	المطلوبات لدى المصارف الحكومية	الاهمية النسبية للودائع لدى المصارف الخاصة %	الاهمية النسبية للودائع لدى المصارف الحكومية %	اجمالي الودائع لدى المصارف	ودائع لدى المصارف الخاصة	ودائع لدى المصارف الحكومية	السنة
$\% (8 \div 3)$ = 11	$\% (8 \div 7)$ = 10	$\% (8 \div 6)$ = 9	$= (7+6)$ 8	7	6	$= (3 \div 2)$ 5	$= (3 \div 1)$ 4	$= 2+1$ 3	2	1	

من اجمالي الموجودات لدى المصارف كافة تتراوح بين (97,4 % و 2,6 %) على التوالي عام 2009 و (77,2 % و 22,8 %) على التوالي

عام 2018. وهذا يدل على أن الزيادة في الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها لدى المصارف الخاصة، وهذا يُفسر زيادة الثقة بالمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة.

أما ما يخص إجمالي المطلوبات لدى المصارف الحكومية والخاصة فقد بلغت لدى المصارف الحكومية (325.6) تريليون دينار عراقي عام 2009، وبلغت نظيرتها المصارف الخاصة (8.7) تريليون دينار عراقي، حيث بلغت الأهمية النسبية للمطلوبات لدى المصارف الحكومية والخاصة من اجمالي المطلوبات لدى المصارف كافة تتراوح بين (97,4 % و 2,6 %) على التوالي عام 2009 و (77,2 % و 22,8 %) على التوالي عام 2018. بسبب الظروف التي واجهت الاقتصاد العراقي والمتمثلة في تداعيات تذبذب أسعار الصادرات النفطية والأوضاع الأمنية والسياسية وما ترتب عليها من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة. وفيما يخص نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي المطلوبات فقد شهدت الأهمية النسبية زيادة حيث بلغت (11.5 %) عام 2009 نتيجة لزيادة إجمالي الودائع حيث بلغت (38.5) تريليون دينار عراقي مقابل انخفاض إجمالي المطلوبات حيث بلغت (334.2) تريليون دينار عراقي، وقد ارتفعت الأهمية النسبية لإجمالي الودائع لتُسجل أعلى مستوى لها عام 2018 حيث بلغت (62.4 %)، وذلك نتيجة زيادة اجمالي الودائع حيث بلغت (76,7) تريليون دينار عراقي مقابل انخفاض اجمالي المطلوبات حيث بلغت (123) تريليون دينار عراقي.

جدول (2)

الأهمية النسبية للودائع والمطلوبات لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

11.5	2.6	97.4	334.2	8.7	325.6	10.6	89.4	38.5	4.1	34.4	2009
13.2	2.8	97.2	363.3	10.2	353.1	11.3	88.7	47.8	5.4	42.4	2010
39.1	8.7	91.6	143.3	12.5	131.3	11.2	88.8	56.1	6.3	49.8	2011
32.4	9.2	90.8	190.9	17.6	173.3	13.9	86.1	61.9	8.6	53.3	2012
32.9	10.1	89.9	208.8	21.1	187.7	14.4	85.6	68.7	9.9	58.8	2013
32.6	9.7	90.2	226.8	22	204.6	13.0	87.0	73.9	9.6	64.3	2014
28.8	10.0	90.0	222.9	22.4	200.5	14.2	85.8	64.3	9.1	55.2	2015
28.2	10.7	89.3	221.1	23.6	197.5	13.6	86.4	62.3	8.5	53.8	2016
42.8	16.2	83.8	156.3	25.3	131	12.7	87.3	66.9	8.5	58.4	2017
62.4	22.8	77.2	123	28	95	14.0	86.0	76.7	10.7	66.0	2018
62.1	20.7	79.3	132	27.3	104.7	13.0	87.0	82.0	10.7	71.3	2019

المصدر : عُد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III-3 رأس المال والاحتياطي القانوني: تُعد الزيادة في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز من مقدرتها في مواجهة المخاطر، كما يضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية أكبر للمودعين، ويتضح من الجدول (3) أن رؤوس أموال المصارف الحكومية في العراق بلغت (0.6) تريليون دينار عراقي عام 2009 وبلغت نظيرتها للمصارف الخاصة (1.7) تريليون دينار عراقي في العام نفسه. وقد تعرضت رؤوس أموال المصارف بشقيها الحكومية والخاصة إلى التغيير، وهذا ما تعكسه الأهمية النسبية إذ تراوحت بين (26,1% و 73,9) على التوالي عام 2009 في حين تراوحت بين (16,4% و 83,6%) على التوالي عام 2011، وهذه الزيادة في رؤوس أموال المصارف الخاصة جاءت نتيجة استجابة المصارف لتعليمات البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموال المصارف كافة.* وكانت الزيادة في رؤوس أموال المصارف التجارية نتيجة عوامل متعددة منها ما يأتي. (البنك المركزي العراقي، 2012 : 25)

(أ) قيام المصارف التجارية بزيادة رؤوس أموالها لتلبية تعليمات البنك المركزي العراقي.

(ب) زيادة عدد المصارف التجارية المجازة من قبل البنك المركزي طيلة هذه المدة.

(ت) رغبة المصارف التجارية في توسيع أعمالها للحصول على أعلى تصنيف لها.

*تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 3 / 6 / 2010 المتضمنة رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف إلى (250) مليار دينار.

ث) تحقيق المصارف التجارية أرباحاً انعكست إيجابياً على حقوق مساهميها، فضلاً عن إنشاء وحدات مصرفية كبيرة لها القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية متميزة وتمويل المشروعات الكبيرة.

جدول (3)

الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	رؤوس أموال المصارف الحكومية	رؤوس أموال المصارف الخاصة	اجمالي رؤوس أموال المصارف كافة	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الحكومية / اجمالي رؤوس أموال المصارف	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الخاصة / اجمالي رؤوس أموال المصارف	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي رؤوس أموال المصارف كافة
	1	2	3	4	5	6	7
			$= (2+1)$	$\% (3 \div 1)$	$\% (3 \div 2)$	بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية $\% (6 \div 3)$
2009	0.6	1.7	2.3	26.1	73.9	130.6	1.8
2010	0.6	2.2	2.8	21.4	78.6	162.1	1.8
2011	0.65	3.3	3.95	16.4	83.6	217.3	1.8
2012	1.3	4.6	5.9	22.0	78.0	254.2	2.3
2013	1.5	6.2	7.7	19.5	80.5	273.6	2.8
2014	1.5	7.6	9.1	16.5	83.5	266.7	3.4
2015	2.2	7.9	10.1	21.8	78.2	207.9	4.9
2016	2.3	9.5	11.8	19.5	80.5	197.0	5.9
2017	3.2	11.1	14.3	22.4	77.6	226.0	6.4
2018	3.4	11.7	15.1	22.5	77.5	251.1	6.0
2019	3.5	12	15.5	22.6	77.4	266.2	5.8

المصدر: عد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)
- بيانات العمود (8)، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

ويتضح من الجدول (3) انخفاض نسبة إجمالي رأس مال القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت أقصاها (6.4 %) عام 2017، وهذا مؤشر على ضعف العمق المالي للقطاع المصرفي العراقي، فضلاً عن إن هذه الزيادة متواضعة أمام متطلبات

التنمية الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، حيث إن المشروعات التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية، ولتسهم بشكل فاعل في تحسين وتطوير واقع الاقتصاد العراقي.

أما بالنسبة للاحتياطي القانوني فيتضح من الجدول (4) تذبذب مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لكل من الودائع الحكومية والخاصة أثناء مدة البحث، حيث بلغ أعلى مقدار لنسبة الاحتياطي على ودائع المصارف الحكومية (2,9) تريليون دينار عراقي عام 2018، وعلى ودائع المصارف الخاصة (5,3) تريليون دينار عراقي عام 2014، في حين بلغ أقل مقدار لنسبة الاحتياطي على الودائع لدى المصارف الحكومية (6,4) تريليون دينار عراقي عام 2017 وعلى الودائع لدى المصارف الخاصة (2,1) تريليون دينار عراقي للعامين (2018-2019)، وهذا كان نتيجة قيام البنك المركزي في استخدام هذه الأداة بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة، فضلاً عن زيادة عدد المصارف التي لديها تعثر وعدم مقدرتها على تلبية طلبات المودعين، ويعزى هذا الانخفاض في مقدار نسبة الاحتياطي على ودائع المصارف الحكومية والخاصة إلى السماح للمصارف التجارية بالاستثمار بما لا يزيد عن (50%) من نسبة الـ (15%) من الاحتياطي القانوني في شراء حوالات خزانة الدولة لتمويل عجز موازنة الدولة، فضلاً عن انخفاض إجمالي الودائع الجارية لدى المصارف التجارية. (البنك المركزي العراقي، 2016: 33).

أما الأهمية النسبية لمقدار نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع لدى المصارف كافة فقد بلغت أعلى أهمية نسبية (2,42%) عام 2009، وأدنى أهمية نسبية بلغت (7,9%) عام 2017. والسبب في ذلك نتيجة لانخفاض نسبة الاحتياطي القانوني من قبل البنك المركزي فقد بلغت (4%) من إجمالي الودائع لدى المصارف كافة.

جدول (4)

الأهمية النسبية لإجمالي مقدار نسبة الاحتياطي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	مقدار نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية	مقدار نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الخاصة	إجمالي مقدار نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة	إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	الأهمية النسبية لإجمالي مقدار نسبة الاحتياطي القانوني / الودائع % (3÷6) = %
	1	2	(1+2) = 3	6	7
2009	6.2	3.1	9.3	38.5	24.2
2010	4.9	2.2	7.1	47.8	14.9
2011	5.2	2.6	7.8	56.1	13.9
2012	5.7	2.9	8.6	61.9	13.9
2013	6.1	3.4	9.5	68.7	13.8

2014	7.0	3.5	10.5	73.9	14.2
2015	6.2	3.2	9.4	64.3	14.6
2016	5.8	2.9	8.7	62.3	14.0
2017	4.6	1.9	6.5	66.9	9.7
2018	9.2	1.2	10.4	76.7	13.6
2019	8.4	1.2	9.6	82.0	11.7

المصدر: عُد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1،2)، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III-4 الائتمان: شهد الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية ارتفاعاً ملحوظاً بنوعيه النقدي والتعهدي، فالائتمان النقدي يُشير إلى القروض والسحب على المكشوف أي الأموال التي تخرج من المصرف بصورة مباشرة، أما التعهدي فيُشير إلى خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. (الموسوي، 2010: 64)

ويتضح من الجدول (5) ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية بلغ (0.9) تريليون دينار عراقي ومن قبل المصارف الخاصة بلغ (4.6) تريليون دينار عراقي عام 2009، وأخذ بالتزايد حتى عام 2019، ولكن الزيادة في الائتمان المقدم من المصارف الحكومية تفوق نظيرتها في المصارف الخاصة وهذا ينعكس في الأهمية النسبية، حيث بلغت (16,4% و 83,6%) بالنسبة للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة على التوالي عام 2009، في حين بلغت (82% و 18%) على التوالي للعام 2012 وتمثل أعلى نسبة للائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية وأقل نسبة للائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة. والتي تعزى إلى تمويل المصارف الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها قروض للبناء والتشييد، فضلاً عن تمويل بعض النشاطات الاقتصادية المختلفة كالتجارية والمطاعم والفنادق وغيرها.

أما بالنسبة للائتمان التعهدي فيتضح من الجدول (5) أيضاً أن إجمالي الائتمان التعهدي بلغ (46.1) تريليون دينار عراقي، فقد بلغ ما قدمته المصارف الحكومية والخاصة (33.4) تريليون دينار عراقي و (12.7) تريليون دينار عراقي على التوالي عام 2009. ويتضح تذبذب الائتمان التعهدي الممنوح من قبل كل من المصارف الحكومية والخاصة. 2012. وهذا ما تعكسه الأهمية النسبية للائتمان التعهدي إلى إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف بنوعيه الحكومية والخاصة والذي قُدرت بـ (86.2% و 13,8%) على التوالي للعام 2010، في حين قُدرت بـ (68,1% و 31,9%) لعام 2017. وتمثل أعلى وأقل أهمية نسبية لكل منهما.

كما يتضح من الجدول (5) أن الأهمية النسبية لإجمالي الائتمان التعهدي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية تفوق بكثير نظيرتها للائتمان النقدي على الرغم من أنها أخذت بالانخفاض التدريجي، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للائتمان التعهدي (35.3%) عام 2009 وأدنى نسبة مساهمة (9.5%) عام 2019، في حين بلغت أعلى نسبة مساهمة للائتمان النقدي (18.8%) عام 2016 وأدنى نسبة مساهمة (4,2%) عام 2009.

جدول (5)

الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي العام للمدة (2009-2019)

الأهمية النسبية لإجمالي الائتمان النقدي والتعهدى لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية	الائتمان التقدي لدى المصارف الخاصة	الائتمان التقدي لدى المصارف الحكومية
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
٢٠٠٩	٤.٩	٤.٦	٥.٥	١٦.٤	٨٣.٦	٣٣.٤	١٢.٧	٤٦.١	٧٢.٥	٢٧.٥	١٣.٦	٤.٢	٣٥.٣
٢٠١٠	٨.٨	٢.٩	١١.٧	٧٥.٢	٢٤.٨	٣٤.٣	٥.٥	٣٩.٨	٨٦.٢	١٣.٨	١٦٢.١	٧.٢	٢٤.٦
٢٠١١	١٦.٦	٣.٧	٢٠.٣	٨١.٨	١٨.٢	٣٢.١	٦.٩	٣٩.٠	٨٢.٣	١٧.٧	٢١٧.٣	٩.٣	١٧.٩
٢٠١٢	٢٣.٣	٥.١	٢٨.٤	٨٢.٠	١٨.٠	٣٣.٨	١٠.٤	٤٤.٢	٧٦.٥	٢٣.٥	٢٥٤.٢	١١.٢	١٧.٤
٢٠١٣	٢٣.٤	٦.٦	٣٠.٠	٧٨	٢٢.٠	٤٢.٦	١١.١	٥٣.٧	٧٩.٣	٢٠.٧	٢٧٣.٦	١١.٠	١٩.٦
٢٠١٤	٢٦.٩	٧.٢	٣٤.١	٧٨.٩	٢١.١	٤٠	١١	٥١	٧٨.٤	٢١.٦	٢٦٦.٧	١٢.٨	١٩.١
٢٠١٥	٢٩.١	٧.٧	٣٦.٨	٧٩.١	٢٠.٩	٣٠.٢	١٠.٣	٤٠.٥	٧٤.٦	٢٥.٤	٢٠٧.٩	١٧.٧	١٩.٥
٢٠١٦	٢٩.٨	٧.٣	٣٧.١	٨٠.٣	١٩.٧	٢٣.٤	٩.٩	٣٣.٣	٧٠.٣	٢٩.٧	١٩٧.٠	١٨.٨	١٦.٩
٢٠١٧	٣٠.٨	٧.١	٣٧.٩	٨١.٣	١٨.٧	١٨.٨	٨.٨	٢٧.٦	٦٨.١	٣١.٩	٢٢٦.٠	١٦.٨	١٢.٢
٢٠١٨	٣١.١	٧.٣	٣٨.٤	٨٠.٨	١٩.٢	١٧.٥	٧.٨	٢٥.٣	٦٩.٢	٣٠.٨	٢٥١.١	١٥.٣	١٠.١
٢٠١٩	٣٤.٣	٧.٨	٤٢.١	٨١.٥	١٨.٥	١٧.٢	٨	٢٥.٢	٦٨.٣	٣١.٧	٢٦٦.٢	١٥.٨	٩.٥
المتوسط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨.٣

المصدر: عُد بالاعتماد على

- بيانات العمود (2و1 و8 و9 و15) البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III-5 الديون المتعثرة: أصبحت الديون المتعثرة من أهم المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، وهنالك تسميات مختلفة للديون المتعثرة منها القروض غير المستردة، وغير العاملة، والديون المتأخرة، وتشمل الديون المتعثرة كل الديون الناشئة عن الائتمان النقدي التي استحققت وتحلف الزبائن عن تسديدها، وتركزت في المصارف الخاصة بشكل أكبر من المصارف الحكومية، وتعود أسباب التعثر في السداد إلى أسباب فنية وإدارية والسياسات والأساليب الاقتراضية المتبعة وأسباب خاصة بالمقترضين (الربيعي، 2008: 2)

جدول (6)

الأهمية النسبية لإجمالي الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	الديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية	الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة	إجمالي الديون المتعثرة $= (2+1)$ 3	الأهمية النسبية للديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية/ إجمالي الديون المتعثرة % $= (3 \div 1)$ 5	الأهمية النسبية للديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة/ إجمالي الديون المتعثرة % $= (3 \div 2)$ 6
2009	0.09	0.15	0.24	37.5	62.5
2010	0.10	0.17	0.27	37.0	63.0

57.8	42.2	0.45	0.26	0.19	2011
59.2	40.8	0.49	0.29	0.20	2012
20.6	79.4	1.99	0.41	1.58	2013
22.5	77.5	2.36	0.53	1.83	2014
32.8	67.2	3.08	1.01	2.07	2015
35.3	64.7	3.34	1.18	2.16	2016
26.5	73.5	4.34	1.15	3.19	2017
31.7	68.3	4.86	1.54	3.32	2018
42.8	57.2	4.14	1.77	2.37	2019

المصدر : عد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة للإحصاء والأبحاث، للمدة (2019-2009)

يتضح من الجدول (6) أن الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الحكومية والخاصة في ارتفاع مستمر للمدة (2009- 2019) ما عدا الانخفاض الذي حدث في مقدارها بالنسبة للمصارف الحكومة عام 2019 فقد بلغت (2.37) ترليون دينار عراقي بعد أن كان مقدارها (3.32) ترليون دينار عراقي عام 2018، وبالنسبة للمصارف الخاصة فقد انخفضت الديون المتعثرة لديها إلى (1.15) ترليون دينار عراقي عام 2017.

وهذا تعكسه الأهمية النسبية، حيث بلغت (79,4%) عام 2013، وتمثل أعلى أهمية نسبية للديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية مقابل انخفاضها بالنسبة للمصارف الخاصة وتساوي (20,6%) للعام ذاته. أما أقل أهمية نسبية للديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية فقد بلغت (37%) عام 2010 مقابل أعلى أهمية نسبية لنظيرتها في المصارف الخاصة والذي بلغت (63%) في العام ذاته. والسبب في ذلك يتمثل في انخفاض القدرة المالية للمقترضين، وتخلفهم عن السداد، وانخفاض قيمة الضمانات، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق بسبب الوضع الأمني والاقتصادي، وهذا ما دعا المصارف الحكومية بشكل خاص إلى خفض الائتمان المقدم والبعض منها توقف عن منح الائتمان في الأعوام المذكورة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة والمتمثلة في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي.

III- 6 أسعار الفائدة: يتضح من الجدول (7) أن سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة) بلغ (7,0%) في عام 2009، ومن ثم أخذ بالانخفاض تدريجياً استناد لقواعد الاستقرار الاقتصادي وألياته التي تعتمد على السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني والنمو الحقيقي في الاقتصاد، وعمد البنك المركزي على تخفضه إلى (4.33%) عام 2016، واستمر بتخفيضه إلى (4%) عام 2017 واستقر عند هذا السعر حتى عام 2019 بسبب نهج البنك المركزي في دعم عملية التنمية المستدامة في البلد وتحسين واقع الاقتصاد العراقي والحد من الأزمات المالية التي يمر بها الاقتصاد، أما فيما يخص سعر فائدة الايداع فقد أخذ بالانخفاض التدريجي والذي انعكس بصورة سلبية على الودائع في المصارف العاملة لاسيما عام 2019 حيث بلغ أعلى سعر (8.82%) عام 2009 وأستمر بالانخفاض حتى بلغ أدنى معدل له (5.15%) عام 2019، وبالمقابل حدث انخفاض في سعر الفائدة على الإقراض لكن بقي يساوي أكثر من ضعف سعر الفائدة على الايداع، وهذا الأمر ولّد احجام لدى الأفراد والمشروعات عن الاقتراض، والذي بدوره يترك أثراً سلبياً في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وهذا يدل على أن متوسط الانتشار بين سعر فائدة الإيداع والإقراض بلغ أكثر من (6%) وتعد أعلى من النسبة المعيارية المتعارف عليها دولياً والتي تتراوح بين (1-3%). (تقرير الاستقرار المالي، 2013: 34)

جدول (7)
تطور أسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة (2009-2019) نسب مئوية

السنة	سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة)	سعر فائدة الإيداع	سعر فائدة الإقراض
1	2	3	
2009	7.0	8.82	15.62
2010	6.25	7.17	13.32
2011	6.0	6.90	13.56
2012	6.0	6.77	13.00
2013	6.0	6.60	13.12
2014	6.0	6.01	12.37
2015	6.0	5.75	12.27
2016	4.33	5.65	12.30
2017	4.0	5.53	12.44
2018	4.0	5.29	12.19
2019	4.0	5.15	11.85

المصدر : عد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2 و 3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III- 7 نسب السيولة: يتضح من الجدول (8) أن اجمالي نسب السيولة لدى المصارف التجارية كافة كانت أقل من نسبة 30% قبل عام 2011، وبعد تطبيق تعليمات البنك المركزي لعام 2011 الخاصة بالقطاع المصرفي والتي نصت على أن تحتفظ المصارف بنسبة سيولة صافية يومية تبلغ (30%) وأن تكون بالعملة كافة بعد تحويلها إلى الدينار العراقي*، فإن نسب السيولة أخذت بالارتفاع للمدة (2011-2019) حيث بلغت ما نسبته (51%) و (194%) على التوالي،، ونستنتج من ذلك أن ارتفاع نسب السيولة لدى المصارف التجارية كافة جاءت نتيجة محدودية النشاط الائتماني والاستثماري، مما سبب في ارتفاع نسب السيولة النقدية والأصول السائلة على حساب الأصول الاخرى، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تراكم الاموال السائلة غير المدرة للدخل، فضلاً عن أن هذه النسب تعكس حالة جيدة ومرضية عن دور المصارف التجارية في مواكبة عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

جدول (8)

نسب السيولة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2009-2019) نسبة مئوية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسب السيولة %	23	25	51	56	68	68	69	68	72	214	194

المصدر: عد بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

* تعليمات رقم (4) لسنة 2010، تسهيل تنفيذ قانون المصارف، استناد إلى أحكام الفقرة (1) من المادة (104) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 أن تحتفظ المصارف بنسبة سيولة صافية يومية تبلغ (30%) وأن تكون بالعملة كافة بعد تحويلها إلى الدينار العراقي. للمزيد من الايضاح ينظر..... جريدة الوقائع العراقية، العدد4172، الفصل السادس عشر، المادة (21). بتاريخ 2011/1/3

III- 8 الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية: يتضح من الجدول (9) ان الكثافة المصرفية بلغت (50.24%) عام 2009 وبالمقابل بلغ الانتشار المصرفي (1.99%) للعام نفسه، أما للأعوام (2010-2014) فقد انخفضت الكثافة المصرفية لتبلغ (29.9%) عام 2014 بعد ان كانت (35.6%) عام 2010، وهذا الانخفاض يعكس حالة ايجابية تدل على أنه أصبح لكل (30000) نسمة تقريباً مصرف واحد في عام 2014 بعد ما كان لكل (36000) نسمة تقريباً مصرف واحد عام 2010، والسبب في ذلك يتمثل في زيادة عدد المصارف من (912) فرعاً عام 2010 إلى (1204) فرعاً عام 2014، ولكن هذا لا يتفق مع المتطلبات الاساسية للكثافة المصرفية والتي تحدد (1000) نسمة لكل مصرف بالمقابل ارتفعت نسبة الانتشار المصرفي لتبلغ (3.34%) عام 2014 بعد ان كانت (2.80%) عام 2010. وهذا يعكس أيضاً تخلف في القطاع المصرفي.

أما للأعوام (2015-2019) فيتبين ان الكثافة المصرفية أخذت بالارتفاع فقد قُدرت بـ (43.24) عام 2015، أي أن لكل (43000) نسمة مصرف واحد، واستمر هذا الأمر حتى بلغ (44.25) عام 2019، أي أصبح لكل (44000) نسمة تقريباً مصرف واحد. أما ما يخص نسبة لانتشار المصرفي فالأمر لا يختلف عن الكثافة المصرفية فقد أخذت بالانخفاض عام 2015 حيث بلغت (2.31%) واستمرت بالانخفاض حتى عام 2019 حيث بلغ (2.25%). وكان من اسباب ذلك ما خلفته سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية وسلب ونهب كل ما فيها من موارد وخاصة المصارف وقتل وتهجير العاملين فيها الأمر الذي أدى إلى دمج بعض المصارف مع بعض أو غلق البعض الآخر، وهذا يعطى مؤشر سلبي على أداء القطاع المصرفي العراقي في تقديم الخدمات للجمهور.

جدول (9)

الكثافة المصرفية ونسبة الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2009-2019)

السنة	عدد السكان (ألف نسمة) 1	عدد فروع المصارف 2	الكثافة المصرفية = (2 ÷ 1) 3	الانتشار المصرفي = 100 × (1 ÷ 2) 4
2009	31.350	624	50.24	1.99
2010	32.489	912	35.6	2.80
2011	33.338	929	35.9	2.78
2012	34.207	990	34.6	2.89
2013	35.095	1042	33.7	2.96
2014	36.004	1204	29.9	3.34
2015	36.933	854	43.24	2.31
2016	37.883	866	43.74	2.29
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25

المصدر : عد بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

III- 9 الاستثمارات المصرفية: لا يُعبر مقدار الاستثمارات عن الاستقرار المالي في القطاع المصرفي فحسب، بل يُعبر عن الاستقرار المالي والاقتصادي ككل، حيث تقوم المصارف باستثمار جزء من أرصدها النقدية في أوراق مالية لتحقيق عائد لها بهدف الربحية، وقد تكون هذه الاستثمارات في شكل سندات حكومية أو أذونات الخزانة أو المشتقات المالية وغيرها من الاستثمارات المتعددة.

ويتضح من الجدول (10) أن مقدار الاستثمارات بنوعها المحلية والأجنبية لدى المصارف الحكومية بلغت (3.1) تريليون دينار عراقي عام 2009، كما بلغت لدى نظيرتها (1.8) تريليون دينار عراقي للعام ذاته. وقد أخذت بالزيادة استثمارات المصارف الحكومية عام 2019 وبلغت (23,9) تريليون دينار عراقي في حين انخفضت نظيرتها للمصارف الخاصة أخذت بالتذبذب حتى بلغت (1,7) تريليون دينار عراقي للعام ذاته. وهذا تعكسه الأهمية النسبية حيث بلغت (93,4 %) عام 2019 بعد أن كانت قد بلغت (63,3 %) عام 2009، وبالمقابل انخفض نظيرتها للمصارف الخاصة، وهذا ما تعكسه الأهمية النسبية لاستثمارات المصارف الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات حيث بلغت (36,7 %) عام 2009 وأصبحت (6,6 %) عام 2019.

جدول (10)

الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات المصارف التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2009-2019) تريليون دينار

السنة	استثمارات المصارف الحكومية	استثمارات المصارف الخاصة	إجمالي استثمارات المصارف = (2+1) 3	الأهمية النسبية لاستثمارات المصارف الحكومية/إجمالي الاستثمارات % (3÷1) %	الأهمية النسبية لاستثمارات المصارف الخاصة/ إجمالي الاستثمارات % (3÷2) %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات المصارف/ الناتج المحلي الإجمالي % (8÷3) %
1	2	3	4	5	6	7	8
2009	3.1	1.8	4.9	63.3	36.7	130.6	3.75
2010	6.8	0.9	7.7	88.3	11.7	162.1	4.75
2011	5.2	1.0	6.2	83.9	16.1	217.3	2.85
2012	4.9	0.9	5.8	84.5	15.5	254.2	2.28
2013	3.3	1.5	4.8	68.8	31.2	273.6	1.75
2014	5.1	2.0	7.1	71.8	28.2	266.7	2.66
2015	11.0	2.0	13.0	84.6	15.4	207.9	6.25
2016	12.1	1.5	13.6	89.0	11.0	197.0	6.90
2017	15.4	2.0	17.4	88.5	11.5	226.0	7.70
2018	18.2	1.5	19.7	92.4	7.6	251.1	7.85
2019	23.9	1.7	25.6	93.4	6.6	266.2	9.62

المصدر: عدّ بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2 و 8)، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

كما يتضح من الجدول (10) نسبة مساهمة استثمارات القطاع المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدت أدنى مساهمة عام 2013 فقد بلغت (1,75 %). وأعلى مساهمة كانت عام 2019 فقد بلغت (9.62 %) ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة استثمارات القطاع المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لا تُعد مساهمة فاعلة، فضلاً عن أن أغلب هذه المساهمة تعود إلى المصارف الحكومية، وهذا مؤشر يدل على ضعف الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

الخلاصة.

أولاً: الاستنتاجات.

1. يُسهم الاستقرار المالي في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية مثل توفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي قادراً على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي تهدد استقرار القطاع المصرفي العام في العراق.
2. إن الزيادة في رؤوس أموال المصارف تُعد من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز من مقدرتها في مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومتانة المصارف وحماية أكبر للمودعين، فضلاً عن انخفاض نسبة رأس مال القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي يدل على ضعف العمق المالي للقطاع المصرفي العراقي على الرغم من ان زيادة هذه النسبة متواضعة امام متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي
3. أحلت الائتمان النقدي والتعهدي الحكومي النسبة الأكبر من اجمالي الائتمان، والذي يعكس سيطرة المصارف الحكومية على القطاع المصرفي، وذلك لامتلاكها شبكة فروع كبيرة ومنتشرة في جميع أنحاء العراق، فضلاً عن سهولة الوصول إلى خدماتها.
4. إهمال المصارف للنواحي الفنية والشروط الواجب توافرها قبل الموافقة على منح القروض من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التعثر في السداد، فضلاً عن عدم توافر المعلومات الكافية بين المصارف والجهات المقرضة نتيجة عدم دراسة سلوك المقترض من حيث مقدرته على السداد والمتمثلة بالضمانات ومركزه المالي والظروف المحيطة والنشاط الاقتصادي للمقترض.
5. استحوذ المصارف الخاصة على معظم رؤوس أموال القطاع المصرفي واحتفاظها بسيولة عالية بسبب التحفظ والحذر الشديد في منح الائتمان مما يدل على أنها مصارف ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها.
6. إن استحوذ المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من ودائع القطاع المصرفي وذلك بسبب زيادة الوعي المصرفي للأفراد وازدياد ثقتهم بها كونها مضمونة من قبل الدولة فضلاً عن امتلاكها شبكة فروع واسعة في جميع أنحاء البلاد تفوق ما تمتلكه نظيرتها الخاصة.
7. إن تمتع القطاع المصرفي العراقي بمناصب سيولة عالية يجعل إدارته أمام تحدٍ كبير لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، فضلاً عن ذلك يمنحه قدرة على تجاوز الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها.
8. إن زيادة الكثافة المصرفية مع انخفاض عدد فروع المصارف، يدل ذلك على صعوبة تقديم الخدمات المصرفية إلى الجمهور مما يعطي انطباع سيء للمتعاملين، وقد يعزف الكثير منهم عن التعامل مع المصارف، مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة الاكتناز وبالمقابل فإن زيادة عدد فروع المصارف قد يساعد في تحسين الكثافة المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين.
9. إن اسهام استثمارات القطاع المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لا تُعد فاعلة، الأمر الذي يدل على ضعف الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

ثانياً: التوصيات (المقترحات):

1. تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي العراقي مع تطوير برامج الاصلاح للمصارف التجارية المتعثرة وزيادة عدد مرات التفتيش على المصارف لتحسين التزامها بتعليمات البنك المركزي ليؤدي دوراً أكبر في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.
2. متابعة البنك المركزي العراقي وتيرة التطورات والقرارات الصادرة عن اللجان المالية الدولية بهدف تقوية وتعزيز مؤشرات الاستقرار المالي في العراق تبعاً لحجم التحديات المصرفية في البلاد وخاصةً في ضوء العولمة المصرفية.
3. ينبغي أن تتمتع المصارف التجارية بالقدرة على تشخيص المخاطر والكشف عنها مبكراً والتعامل معها بفضل وجود نظام معلومات يسمح للإدارة بتحقيق أهدافها بشكل صحيح.

4. ينبغي على المصارف التجارية دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بشكل جيد لاسيما المكونات الخمسة الاساسية لمنح الائتمان (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة)، فضلاً عن وضع خطة رصينة لتحصيل ديونها المتعثرة. كما يتطلب من السلطات المختصة في البنك المركزي العراقي إيلاء هذا الأمر أهمية كبيرة لتجنب أي حالة تعثر قد ينتج عنها مخاطر مالية تواجه المصارف في المستقبل.
5. على المصارف التجارية توجيه استثماراتها نحو القطاعات الاقتصادية في البلد وعدم احتفاظها بموجودات سائلة كبيرة الأمر الذي يعكس عجز هذه المصارف من استثمار مواردها والتأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
6. تحسين الكثافة المصرفية في العراق وذلك عن طريق زيادة عدد فروع المصارف في المدن والنواحي الأمر الذي يهدف إلى تقديم خدمات مصرفية بشكل أفضل ولأكبر عدد من الجمهور.

الإحالات والمراجع

المؤلفات:

1. الربيعي. حاكم محسن وراضي. حمد عبد الحسين (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، ط1، دار البازوري، الأردن.
2. عبد الحميد. عبد المطلب (2009)، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
3. عبد الحميد. عبد المطلب (2010)، الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد، الأسباب، الآثار والعلاج)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
4. الموسوي. ضياء مجيد (1993)، الاصلاح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر.

المقالات:

1. السباعي. مشتاق محمود وأحمد. سلام أنور وسليمان. يالين فاتح (2012)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد2، العدد2، العراق.
2. الشاذلي. أحمد شفيق (2014)، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية.
3. صندوق النقد الدولي، (2013)، تقرير الاستقرار المالي العالمي، إعداد قسم التحرير والمطبوعات، دائرة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المداخلات:

1. عمايرة. محمد (2015)، دور البنوك المركزية في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي، ورقة عمل في المنتدى الاقتصادي العربي الأول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية، دائرة الاستقرار المالي، البنك المركزي الاردني، عمان، الأردن.

مواقع الانترنت:

1. خلف. عمار حمد (2017)، متغيرات الاستقرار المالي في العراق، ندوة بيت الحكمة، استرجع في 15 شباط 2018، في الموقع الأتي:
http://baytalhikma.iq/NEWS_Details.php?ID=652

التقارير والنشرات السنوية:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)
2. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)
3. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (2009-2019)

المؤلفات الأجنبية

1. Crockett. Andrew (1997), **the theory and practice of financialstability**, GEI news letter issue (unitedkingdom : Gonville and Caius college Cambridge.
2. Financial stabilityboard. (2017), **financialstability implication from fin tech, Supervisory and Regulatory Issues thatMeritAuthorities, Attention, USA.**

المقالات الأجنبية:

1. Allen. A. William&wood. E. Geoffrey (2006), **Defining and achievingfinancialstability**, journal of financialstability cases business school city, university of England.
2. De haan. Jakob & Berger. helge (2010), **the European central bankatten**, Springer- verlag Berlin Heidelberg.
3. Sehinasi. J Garry (2004), **Defining of financialstability**, International monetaryfund, workingpaper. USA.
4. Ferreiro. J (2016), **macroeconomic and financialsectorpolicies to better server the economy and society**, financial solution economy, society &sustainabledevelopment, workingpaper service no: 165. Spain